

السنه التي ثبت بها ذلك الاساق فترد في اول شهر الاستحاضه  
الى ثلاثة وفي ثانیها الى خمسة وفي ثالثها الى سبعة وان العاطف  
باورای ان العطف بالواو توهم انها لترد الى نظير ذلك المنكورة  
الا ان وجدت الاستحاضة في شهر ثلاثة عقب السنه  
الاولى فعطف بالواو ليفيد انه لا فرق بين ان تنو الى الشهر  
الاستحاضة حتى يرد في كل شهر الى نظيره والابان توجد  
الاستحاضة في السابع فقط فيرد فيه الى ثلاثة دون  
الثامن اذ البطل المرد فيه وهو الخمسة ولا نظر لكونها  
في الثامن تراد الخمسة ان استمرت الاستحاضة اليه ولا  
ترد لشي ان لم توجد الاستحاضة فيه بان وجد التمييز  
الاقوى من العادة وكذا يقال في التاسع وهكذا فتأمل  
ذلك تجد ان ذلك التطويل ليس في محله لاسيما قوله فلوفوت  
انها الى اخره فانه لا يصح بوجه بل هو كلام متخل جدا ثم  
رايت عبارة الروضة تدل لما ذكرته في مواضع منها قوله  
ولهذا قال الامام اقل ما يستقيم فيه المادة في المثال المذكور  
سنة اشهر فاذا رات هذه الاقدار مرتين فما قبله سنة  
ثم اذا قلنا ترد الى هذه المادة فاستحيضت الثلاثة ردت  
في اول شهر الاستحاضة الى الخمسة وفي الثاني الى السبعة  
وفي الثالث الى الثلاثة وان استحيضت بعد شهر الخمسة ردت  
الى السبعة ثم الثلاثة ثم الخمسة وان استحيضت بعد شهر  
السبعة ردت الى الثلاثة ثم الخمسة ثم السبعة الى اخره  
وكذا عطف غير مبدئ والحاصل ان عبارة اتم المهمة تو الى شهر  
الاستحاضة على تو الى الادوار انما هو للفالب لا غير الاستحاضة

من

من نظري قواعد الباب ان يقول لو استحيضت في السابع  
ولم ترد ما في الثامن والتاسع ان لا يجعل حيضها في السابع  
ولم ترد ما في الثامن والتاسع ثلاثة بل الوجه انه يحكم  
بان حيضها فيه ثلاثة وانه لا حيض لها في الثامن والتاسع  
بل هما طهر واذا استحيضت في العاشر ردت لثلاثة او  
في الحادي عشر ردت لخمسة او في الثاني عشر ردت  
لسبعة وهكذا لانا لو علمنا تطابق ادوار الحيض من مرتين  
فالكثير لزمنا ان نجري ادوار الاستحاضة على ستمائة فان  
وجدت في ادوار متعده فواضح وان وجدت في دور  
واحد او ورين فقط اعطينا كلاما يتبادل من ادوار  
الحيض نعم ان تغيرت ادوار الاستحاضة الى اقل من  
المادة وهو التمييز بشرطه اعرضنا عما سبق جميعه  
وابقيناه على حكمه الذي ابتناه له ثم تجد لهذا التمييز  
احكاما وادوارا بحسبه غير تلك الاحكام والادوار  
السابقة كما مر فالعشر الى الخمس مرتان ما بعد  
اي تعبير لما قبله الذي هو المبتدأ فهو في حكم البدل منه  
فذا عبر بمرتان وان جاز الضب ومن قال لا وجه لمرتان  
لم يستحضر لو فرض عدم صحة البدل القواة المتواترة  
في ان هذان لساحران لانه يحصل من كل ثلاثين  
اربعه عشر اي ومن العشرين الباقية اربعة وترك هذا  
لوضوحه مما قبله فقننسل اخذ الثلاثين ثم اخذ  
الخمس ثم اخذ السبع انما عطف بتم هنا نظر المثال الذي  
قدمه وهو قوله كان رات شهر ثلاثة الى اخره فهذا المثال